

اقتصاد

فوق الطاولة

حكومة (بنيّة)!

علي هاشم

لم يكن قرار رفع أسعار المشتقات النفطية هو «الكارثة» التي ارتكبتها الحكومة بحق الاقتصاد الوطني، هو مجرد مأل قسري - واقعي - لما سبق أن فرضه تراكم سياساتها الفاشلة من شل لقدراتها - القلقة أساساً - في التعاطي مع أي تبدل في الإنفاق.

فبعبداً عما ساورنا جميعاً من إحساس عميق بالقرح، كان قرار الرفع صحيحاً تماماً من وجهة النظر التجريدية!، ووفق حسابات معيشية دقيقة، سيكفل التعويض الذي أقره السيد رئيس الجمهورية تعويض أثره السلبي المتوقع على السواد الأعظم من المواطنين، مشكلتنا الوحيدة معه تتلخص في قاعدته الجبرية التي ارتكزت إلى فدائيات الأخطاء الحكومية في إدارة دفة اقتصادنا الكلي، وما تبريرها له كنتيجة واقعية للتبدلات المتحرجة في سوق النقد، سوى كلام اقتصاد حق (يراد به باطل) للتستر على فشلها في حمايته وتحفيز أدائه، إذ خلف تراجع قيمة العملة الوطنية يصطف طابور طويل من (بلاياها) في سوء الاضطلاع بمسؤولياتها وفق الحد الأدنى المتناسب مع مفرزات الحرب: بدءاً من فشلها في توفير في تخفيض الإنتاج وطلائعها البائس مع مؤسساته ورجالاته، مروراً بانجذابها المحموم إلى الاستيراد وتأسيس ممارسيه وحيثياته، وصولاً لتغاضيها المرير عن تعاطل التهريب ومنعكساته.

إبان تشكيلها الأول، كان الجميع على اطلاع تام بأن حكومتنا الحالية أقرب ما تكون إلى (البنيّة) الموقّته، ومع تعاطل الحرب وتداول أيامها، وتغلغل مفرزاتها التقليدية في صميم الاقتصاد الوطني، بقيت سياساتنا الاقتصادية رهينة (لبنيّتها) تلك!، ورغم اهتمامها المتزايد بتطوير خطابها الإعلامي التبريري وتفرغ كل ما لزها من وقت وصلفه ودعم احترافيته، فقد داومت على الإشاحة بوجهها عن القضايا الجوهرية متجاهلة تدهور الإنتاج الوطني بطريقة لا مسؤولة قلمت - بل حملت - تطالع المواطنين إلى شخصيتها وأطاحت بقناعتهم في سلوكياتها لمصلحة حسابات جانبية خفيفة، وبين هذا وذاك، ضيعت الفرصة في مشاركة المنتجين الوطنيين عقولهم وخبراتهم لتكوين نواة إنتاجية تساهم (في حدّها الأدنى) بإسناد الليرة خلال معركتها القاسية، لأنّ تجتم فوق صدرها، كما هي حالنا اليوم!

صدر قرار رفع أسعار المشتقات، وباعتباره إجراء حتمياً لتصحيح الخلل القائم، فكنا نعلم خطر التراجع عنه أمام التحديات التي تترتب بالاقتصاد الوطني وفي مقدمها بقاء الاستهلاك (الدعوم) على وتأثره القديمة في ظل التبدلات المسجدة التي طرأت على سوق النقد، والتصاعد المتوقع في التهريب - جيئةً ونهاياً - كأداة حرب أثبتت فاعليتها في استنزاف قدراتنا بشكل مذهل.

ولأنه قرار نهائي في ضروراته، وسواء بقيت حكومتنا (البنيّة) الحالية أم هي أسحقت المجال لأخرى أكثر ثباتاً، فما يجب فعله اليوم هو تطعيم تشكيلتها (أضراس دائمة) قادرة على طحن المعوقات التي ما زالت تعرقل نهوض الإنتاج الوطني بأقصى سرعة وقوة ممكنين كشرط لازم لرابأ ما أصاب الاقتصاد الوطني من ثغرات خطيرة.. وهذا الأخير، شرط متعد كي لا تصفناً الأيام القريبة بقرار مشتقات (حتمي) آخر.

في جلسة الحكومة

الحلقي: قرار أسعار المشتقات النفطية غير شعبي لكنه مدروس الحكومة لم تعد تنتج النفط في ظل الحرب ونستورده بالقطع الأجنبي



الوطن

أعد رئيس مجلس الوزراء د. وائل الحلقي أن الحكومة ستمضي إلى الأمام في سياساتها الاقتصادية لدعم صمود المواطن السوري والدولة السورية وأن ظروف وتداعيات الحرب تقرض علينا اتخاذ قرارات غير شعبية لكنها صائبة ومدروسة وهي لصالح المواطن على المدى المنظور.

وأشار الحلقي خلال جلسة مجلس الوزراء إلى أن التصحيح الأخير في أسعار المشتقات النفطية يهدف إلى تأمين استمرارية تواجده هذه المواد في السوق والتخفيف من التهريب لدول الجوار وتأمين متطلبات الصمود واستمرارية عمل المؤسسات وأعباء المهود الحربي لجيشنا اليباسل ودعم الأتنية الخدمانية من صحة وتربية وتعليم ونقل وإعادة توزيع الوفر المحقق على الأخوة المواطنين مشيراً إلى أن تصحيح أسعار المشتقات النفطية لا يعني التوقف عن دعمها بل لا تزال الحكومة تدعمها بمئات المليارات من الليرات السورية.

وأوضح الحلقي أن أعباء الدعم الحكومي هي بازياد وتشمل عدة قطاعات الكهرباء والنقل والتربية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والعديد من المواد التوتوية والاستهلاكية مشيراً إلى الاجتماع الأخير للجنة رسم السياسات الاقتصادية وما وضعت من معايير ومحددات دقيقة لمنح إجازات الاستيراد بعيداً عن الانتقائية وبما يحقق العدالة الاجتماعية بين المستوردين وتحقيق الشفافية والنزاهة لافتاً إلى أن أولويات المستوردين هي توفير مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي والمواد الأساسية التي تحقق الأمن الغذائي والدوائي والطاوي.

وأكد الحلقي أنه على الرغم من تعديل الأسعار الأخيرة إلا أن سياسة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ما زالت مستمرة ولم تتوقف كما أن الدعم الحكومي يشمل العديد من القطاعات.

وأوضح الحلقي أن تداعيات تعديل سعر مادة المازوت على أسعار النقل لا يتعدى العشرة بالمئة وقد طلبنا من الأجهزة الرقابية التشدد في ضبط الأسعار وأجور النقل وانزال أشد العقوبات بحق المخالفين، وأشار الحلقي أن القرارات الحكومية لم تكن ارتجالية بل إن ما تم إقراره من قرارات وسياسات اقتصادية هو نتيجة تراكمات عمل مؤسستاتي وفريق اقتصادي وطني يعمل على مدار الساعة لإصدار قرارات ورسم سياسات اقتصادية مدروسة بعناية تساهم في التخفيف من تداعيات الحصار الاقتصادي الجائر على المواطن السوري والمساهمة في الحد

تعديل المادة ١١٦ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ لجهة جواز إعفاء رئيس مجلس وحدة إدارية أو عضو مكتب تنفيذي لمجلس وحدة إدارية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية، واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الإدارة المحلية المتضمن طلبها الموافقة على إجراء مبادلة بالمقاسم في منطقة ضاحية قدسيا الجديدة، وبيع محافظة دمشق الأجزاء المطوية من المقاسم المحيطة بالمقسم رقم ٩ بالجزيرة فه في ضاحية قدسيا لتوسعة مشروع دار المستن.

كما اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة السياحة المتضمن طلبها تشكيل لجنة من ممثلين عن وزارات (السياحة - المالية - الإدارة المحلية - الثقافة - النقل - العدل والتنمية الإدارية والإسكان والإعلام) لإعداد الصيغة النهائية للقانون الخاص بهمام وصلحيات وزارة السياحة.

واطلع مجلس الوزراء على خطة وزارة الإعلام المتضمنة عرضاً إجمالياً حول (الهيكلة - الإنجازات - النشاطات - الصعوبات والعقبات ومقترحات تدليلها - التطور الإعلامي) وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٦.

الدولة وتصحيح سلم الرواتب والأجور الذي تأثر سلباً نتيجة الحرب الإرهابية الكونية على الشعب السوري والاقتصاد الوطني.

بعد ذلك أكد الحلقي أنه بعد مضي أكثر من خمسة أعوام على حرب إرهابية كونية وحرب اقتصادية مدمرة وحصار اقتصادي جائر تم استنزاف مقدرات الدولة السورية وتوقف عجلة الإنتاج بشكل نسبي في العديد من القطاعات على الرغم من حرص الحكومة على تفعيل العملية الإنتاجية في العديد من القطاعات واستطاعت تحقيق نجاحات نوعية في هذا المجال لكن اشتداد تداعيات الحرب تقتضي حسن ترشيد موارد الدولة والمحافظة عليها وحسن استخدامها وإيصال الدعم مستحقين منعاً للهدر والفساد وخاصة في القطاع النفطي حيث إن الحكومة لم تعد تنتج النفط في ظل ظروف الحرب وهي تقوم بشراء النفط والباطع الأجنبي وهو ما أرمق خزينته الدولة وبالتالي أن إعادة تصحيح أسعار المشتقات النفطية وعقلنة الدعم لها أصبح مطلباً ملحاً من أجل استمرارية توفيرها للمواطنين وعلى مدار الساعة إضافة إلى توفير مستلزمات صمود الشعب السوري وجيشه اليباسل واستمرارية دعمها للقطاعات كافة وخاصة الخدمية والصحية والتعليمية والتربوية.

وخلال الجلسة بحث مجلس الوزراء مشروع قانون

من الهدر والفساد إضافة إلى دعم العملية الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والتتوية، وطالب الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بذل المزيد من الإجراءات واتخاذ العقوبات الرادعة بحق كل من يحاول التلاعب بقوت الشعب أو عدم الالتزام بالأسعار المحددة للسلع الاستهلاكية وكذلك أجور النقل داخل وخارج المدن.

وأكد الحلقي أن الاستنزاف الكبير الذي حصل في الخزينته العامة للدولة نتيجة الحرب الإرهابية الكونية يقضي منا حكومة ومواطنين التعاون معاً لتعزيز هذا المخزون الإستراتيجي الذي يعد ملك للأجيال القادمة وأحد أهم مقومات صمود الدولة والشعب السوري.

وأشار الحلقي إلى اهتمام الحكومة بتحقيق العدالة الضريبية وتحقيق تحصيل ضريبي يعزز إمكانيات الخزينته العامة للدولة من خلال البحث عن مطارح ضريبية جديدة ومحاربة النهب الضريبي وكل مظاهر الفساد في هذا القطاع إضافة إلى تعزيز العملية الإنتاجية للقطاعات كافة.

وأشار الحلقي في بداية الجلسة إلى كرمه السيد الرئيس بشار الأسد بإضافة ٧٥٠٠ ل.س شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي الشهري والتي تساهم في التخفيف من الأعباء المعيشية عن العاملين في

إنتاج ١٣ كيلو كهرباء يومياً من الطاقات المتجددة تحقق ٢٥ ألف ليرة في الشهر

قرموشة لـ«الوطن»: الاستثمار بالطاقات المتجددة استجابة لترميم العجز والتخلص من التقنين

عبد الهادي شباط

لماذا باتت وزارة الكهرباء تضع الترويج للاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة على سلم أولوياتها ولماذا تتجه نحو القطاع الخاص لتنفيذ هذه المشروعات، وأين مشروعات الوزارة ولماذا تأخرت في هذا المجال، وما جديد القرار ١٧٦٣ الخاص بتحديد أسعار الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة بمختلف أشكالها، كل هذه الأسئلة وغيرها كانت محط النقاش بين «الوطن» ومسؤولي وزارة الكهرباء الذين بدأ عليهم الرغبة والتفائل في التوجه نحو تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

جزء من خططنا

كانت البداية مع معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة الذي أكد أن اهتمامات الوزارة بالطاقات المتجددة ليس أمراً جديداً وبالنظر لكل خطط الوزارة السابقة نجد أن استثمار هذه الطاقات شغل مساحات جيدة من هذه الخطط وأن لدى الوزارة العديد من المشاريع المنفذة لتوليد الكهرباء عبر الطاقات المتجددة مثل المشروع المنفذ بالتعاون مع وزارة الصناعة إضافة إلى أن هناك جملة واسعة من المشروعات في هذا الاتجاه لانت مفررة وتم التوقف أو التأخر في تنفيذها بسبب الأزمة والظروف العامة التي تمر بها البلاد مثال عليها مشاريع السخنة والهجانة وطقية كما أن هناك طموحاً ضمن خطط الوزارة المستقبلية بالوصول لإنتاج ١.٧ مليون طن مكافئ نفطي في العام ٢٠٣٠ عبر تركيب العديد من محطات اللواقط الكهروضوئية التي تصل استطاعتها لـ ١٥٠٠ ميغا واط واللواقط الكهروضوئية التي تصل استطاعتها لـ ١٨٠٠ ميغا واط أيضاً.

القطاع الخاص

وحول زيادة الاهتمام في التوجه نحو الطاقات المتجددة من الوزارة بين أنه إضافة إلى التوجه العالمي نحو هذه الطاقات فإن حالة العجز الحالية في مصادر الطاقة المحلية تحتم التوجه نحو البحث عن البدائل وفي مقدمتها تطوير العمل في الاعتماد على الطاقات المتجددة ومنه فإن الدولة إلى جانب اهتمامها بالطاقات الكهروضوئية ذات الاستطاعات الكبيرة والعلاقة المركب منها نحو ٨ آلاف ميغا واط ويمرود عال تعمل على الفيل والغاز الطبيعي تخطط الوزارة لفتح المجال أمام القطاع الخاص لتنفيذ جملة واسعة من الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة.

استعادة رأس المال بعد سنوات

وبالتوجه إلى المدير العام للمركز نحو نموذج عملي لإيضاح جدوى الاستثمار على المستوى الفردي في هذا النوع من المشاريع أوضح أن في حال اقتراض صاحب محل تجاري لديه استهلاك يومي من الطاقة الكهربائية بمقدارها ١٠ كيلو واط ساعي في حال اتجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة وتركيب منظومة من ٥ كيلو واط من اللواقط، سيكون قادراً على تأمين احتياجاته اليومية من الطاقة الكهربائية وتحقيق فائض بنحو ١٣ كيلو يمكن فتحها على الشبكة وبيعها لوزارة الكهرباء وفق الأسعار التشجيعية التي حددتها الوزارة حيث تصل قيمة هذا الفائض اليومي في الدورة الكهربائية (شهران) ٥٠ ألف ليرة أي إن المستثمر أمن احتياجاته من الطاقة الكهربائية وحقق عائداً مالياً بقيمة ٢٥ ألف ليرة شهرياً، وبالتالي سيكون المستثمر قادراً على استعادة رأسماله خلال ٨ سنوات.

مشورات فنية مجاناً

وحول ضرورة وجود مصادر تمويل لمثل هذه المشاريع الصغيرة نوه أن الوزارة قدمت العديد من الدراسات الخاصة في هذا المجال لكنها بحاجة لتعاون العديد من الجهات الخاصة القطاع المصرفي والمالي لتأمين قروض ميسرة للراغبين بتنفيذ مثل هذه المشاريع، وأن وزارة الكهرباء جاهزة لتقديم كل التسهيلات الخاصة بمنح التراخيص والموافقات المطلوبة لإنجاز هذه المشاريع، إضافة إلى تقديم المشورات الفنية مجاناً للراغبين من المستثمرين سواء في جهات القطاع العام أم القطاع الخاص.

التعليمات التنفيذية

وبالعودة إلى معاون الوزير للحديث عن التعليمات التنفيذية للقرار ١٧٦٣ الخاص بتحديد أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع وأنظمة الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة التوزيع بين أنه تم تشكيل لجان خاصة لإصدار هذه التعليمات التي أصبحت شبه جاهزة ومنسجمة مع ما يضمن تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وتحديد إجمالي استطاعات الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها على شبكة التوزيع كما ناقشت التعليمات التنفيذية المدد الزمنية لصلاحيه القرار إضافة لاعتماد الآلية المناسبة لشراء كامل الطاقة المنتجة أو الفائض ودراسة التسهيلات والحوافز التي يمكن منحها للمستثمرين وإعداد الآلية المناسبة للاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية المنفذة من المركز الوطني لبحوث الطاقة كمشاريع استثمارية ربحية.



عام ٢٠٢٠ ستكون ٢٥٪ من إنتاجنا من الكهرباء بالطاقات المتجددة

يحقق ربحية

وبالتوجه نحو مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة يوش على الذي بين لـ«الوطن»، أن التوجه نحو توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة أصبح أمراً ضرورياً وملحاً وهو منسجم مع توجهات الوزارة مؤكداً أن القرار ١٧٦٣ الأخير من شأنه أن يسمح بإيجاد نوع جديد من الاستثمار الجديد في مجال الطاقات المتجددة في سورية سواء على المستوى المنزلي أم التجاري وأن كل الأبحاث والدراسات التي أجرت حول هذا النوع من الاستثمار تظهر مؤشرات ومخرجاتها الاقتصادية أنها من المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة، وخاصة أن بيع ميغا واط سنوياً فإن إنتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة يشكل نحو ٢٥٪ من حجم الإنتاج الحالي وهو ما يعكس جدية الوزارة في الاعتماد على الطاقات المتجددة.

٢٥٪ من الإنتاج

وبين مدير المركز أنه حسب المخطط في وزارة الكهرباء يمكن إنتاج ٥٠٠ ميغا واط من الطاقة الكهربائية عبر الطاقات المتجددة مع قدوم العام ٢٠٢٠ وبمقارنة هذا الرقم مع حجم الإنتاج الحالي والذي تسمح به الظروف وحالة البلاد العامة والمقر بقرابة ٢٠٠٠ ميغا واط سنوياً فإن إنتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة يشكل نحو ٢٥٪ من حجم الإنتاج الحالي وهو ما يعكس جدية الوزارة في الاعتماد على الطاقات المتجددة.

دولار السودان عند ٥٠٠

المركزي.. الصفحات الإلكترونية تحاول تخليل السوق بأسعار صرف وهمية ولا سيما قبل عيد الفطر السعيد

محمد راكان مصطفى

شهدت أسعار صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية ارتفاعاً ليصل سعر صرف الدولار يوم أمس إلى ٥٠٠ ليرة سورية.. من جهته مصرف سورية المركزي بين أن الصفحات الإلكترونية وكعادتها تحاول تخليل السوق بأسعار صرف وهمية ولا سيما قبل عيد الفطر السعيد حيث يزداد الطلب على القطع الأجنبي، إلا أن مصرف سورية المركزي يعمل على مدار الساعة لإشغال مخططاتهم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وأوضح المركزي أن الهدف الرئيسي من تثبيت سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي هو تحقيق استقرار نسبي بسعر الصرف، ما سيعكس إيجاباً على أسعار السلع والمواد في السوق، وأكد المصرف المركزي إلى أن تطبيق مختلف أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية التي من أهمها التدخل المباشر في السوق وإدارة السيولة لضبط الطلب على القطع الأجنبي وتحقيق استقرار نسبي بسعر الصرف، وأشار المركزي إلى أن مصادر في السوق تؤكد أن التدخل المضاعف لمصرف سورية المركزي يوم أمس والذي يعادل ما يتم ضخه خلال ثلاثة أيام زاد بشكل ملحوظ من معروض القطع الأجنبي في السوق، وأصابه دهشة من الجعوب في الطلب.. كما أنها تؤكد أن سوق القطع الأجنبي بات في قبضة مصرف سورية المركزي الذي أضحي المحدد الوحيد لسعر الصرف في السوق.

تجارة دمشق تقترح طريقة توزيع رصيد صندوق التبرعات لشراء مواد بناء سوق العصرية

الوطن

على أصحاب السوق المتضررين وخاصة الذين دخلت محالهم في مرحلة الترميم حالياً حيث دعا رئيس غرفة تجارة دمشق إلى إيجاد طريقة لتوزيع وصرف رصيد صندوق التبرعات على شراء مواد بناء من حديد وأسمنت ورمل حريق العصرية والمهندس بشير الدرويش الموك المكلف بالإشراف على ترميم كتلة من السوق، وسائل ترميم السوق وطرق توزيع مبالغ التبرعات، مبيناً عدم صرف أي مبلغ إلا بإيصال موضحاً أن مبالغ المتبرعين لصندوق ترميم سوق العصرية موقفة إلى إيصالات الرسمية، ولتف القلاع إلى الكتاب الصادر من الغرفة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٦ المتعلق بتوزيع سوق العصرية حيث تم التواصل مع نقابة المهندسين وكلية العمارة لتزويد الغرفة بالمخططات، باعتبار أن أغلب التجار كانوا قد قسموا محلاتهم ومستودعاتهم إلى عدة محلات إلا أن هذه التقسيمات لم توفق ورقياً وقانونياً وقد اقترح عدد من التجار توزيع المبالغ

بحث رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع بحضور عضو مجلس الغرفة أبو الهدي اللحام وباسل هدايا وعدد من التجار المكلفين بتناجئة مشكلة حريق العصرية والمهندس بشير الدرويش الموك المكلف بالإشراف على ترميم كتلة من السوق، وسائل ترميم السوق وطرق توزيع مبالغ التبرعات، مبيناً عدم صرف أي مبلغ إلا بإيصال موضحاً أن مبالغ المتبرعين لصندوق ترميم سوق العصرية موقفة إلى إيصالات الرسمية، ولتف القلاع إلى الكتاب الصادر من الغرفة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٦ المتعلق بتوزيع سوق العصرية حيث تم التواصل مع نقابة المهندسين وكلية العمارة لتزويد الغرفة بالمخططات، باعتبار أن أغلب التجار كانوا قد قسموا محلاتهم ومستودعاتهم إلى عدة محلات إلا أن هذه التقسيمات لم توفق ورقياً وقانونياً وقد اقترح عدد من التجار توزيع المبالغ